

%دبي تستقطب 55 ألف شركة جديدة خلال 10 شهور بنمو 69



تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز جاذبية بيئة الأعمال

234 ألف معاملة تسجيل وترخيص تجاري

المهنية في الصدارة بـ 59% ثم التجارية 41%

بر دبي تستحوذ على الحصة الأكبر بـ 37562 رخصة

38 % للمؤسسات الفردية من إجمالي الرخص الجديدة

دبي: «الخليج»

أفاد تقرير صادر من «قطاع التسجيل والترخيص التجاري» بـ «دائرة الاقتصاد والسياحة» بدبي بإصدار 55,194 رخصة جديدة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2021 بنمو قدره 69% مقارنةً بالفترة ذاتها من العام 2020، والتي تم

خلالها إصدار 32,626 رخصة، الأمر الذي يؤكد الجهود المبذولة في تقديم مقومات تحفيز لضمان استمرارية الأعمال واستدامتها، بالإضافة إلى جاذبية إمارة دبي للراغبين بمزاولة الأنشطة التجارية، وزيادة ثقة مجتمع الأعمال في اقتصادها، وما يوفره من فرص للنجاح.

وتؤكد الأرقام على قوة واستمرارية النمو الاقتصادي الطموح للإمارة، واحتوائها الناجح لتداعيات الأزمة العالمية المتمثلة بجائحة (كوفيد-19)، وسرعة الحكومة في تبني وتعديل السياسات الاقتصادية الملائمة وتطبيقها على أرض الواقع في سبيل رفع نسبة النمو الاقتصادي، وتخفيض تكلفة ممارسة الأعمال، وتبسيط اشتراطات وإجراءات بدء الأعمال في الإمارة، الأمر الذي يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين ورجال الأعمال بالآفاق الواعدة للاقتصاد الوطني المتنوع.

وتوزعت الرخص الجديدة التي تم إصدارها خلال العشرة شهور الأولى من عام 2021 على حسب فئة الرخصة، حيث جاءت في مقدمتها الرخص المهنية بنسبة 59%، تلتها التجارية بنسبة 41%. وسلط التقرير الضوء على توزيع هذه الرخص حسب المناطق الرئيسية في إمارة دبي، وكانت الحصة الأكبر لمنطقة بر دبي بإجمالي 37,562 رخصة، ومن ثم منطقة ديرة بمجموع 17,572 رخصة، ومنطقة حتاً بواقع 60 رخصة جديدة، في حين جاء توزيع الرخص على حسب أعلى مناطق فرعية كالتالي: الفهيدي، برج خليفة، بور سعيد، المرر، المركز التجاري الأول، الخبيصي، البرشاء الأول، نايف، القرهود، والكرامة.

وأشار التقرير إلى أن المؤسسات الفردية شكّلت 38% من إجمالي الرخص الجديدة التي تم إصدارها خلال العشرة شهور الأولى من العام الجاري على حسب الشكل القانوني، في حين استحوذت الشركات ذات مسؤولية محدودة على نسبة 28%، وتبعته الأعمال المدنية بنسبة 24%. وضمت باقي قائمة الأشكال القانونية كلاً من الشركات ذات مسؤولية محدودة - الشخص الواحد (ذ.م.م.)، فروع لشركات مقرها في إمارة أخرى، فروع شركات/ مؤسسات مقرها منطقة حرة، فروع شركات أجنبية، فروع شركات خليجية، شركات مساهمة خاصة، شركات مساهمة عامة، وتوصية بسيطة. وأوضح التقرير أن إجمالي معاملات التسجيل والترخيص التجاري المُنجز خلال العشرة شهور الأولى من عام 2021 وصل إلى 233,908 معاملات بنمو وقدره 17% مقارنةً بالفترة ذاتها من العام 2020، حيث وصل إجمالي المعاملات آنذاك إلى 199,888 معاملة. ووصل عدد إجمالي معاملات التجديد إلى 120,120 إجراءً بنمو قدره 3% مقارنةً بالفترة ذاتها من 2020 والتي سجلت فيها (117,030 إجراء).

ووصل عدد الموافقات المبدئية خلال العشرة شهور الأولى من العام الجاري إلى 1,703 إجراءات بنمو قدره 44% مقارنةً بالفترة ذاتها من العام الماضي والتي سجلت (1,184 إجراء)، في حين زادت نسبة التصاريح التجارية 9% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام الماضي، حيث تم إصدار 5141 تصريحاً خلال العشرة شهور الأولى من 2021، و4709 خلال الفترة ذاتها من عام 2020.